

الجلسة 29

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### تعليق تجاه مقالة الشیخ الأعظم

لقد استدلّ الفائل بالإطلاق معتقداً بأنّ الأدلة قد دلتنا بعمومها أو إطلاقها على صلاحية جميع أوقات الحاضر تجاه كافة المكلفين بحيث ستتناول من عليه فائنة أيضاً.

ولكن الشیخ قد رفض هذا الإطلاق معتقداً بأنّ أهل المضايقه أيضاً يقرّون بصلاحية الأوقات للحاضرة إلا أنّ بطلانها نبع عن عروض مانع -فورمة الفائنة-.

ولكن نلاحظ عليه بأنّ كلمة «الصالحيّة» لا تعنينا حالياً إذ الحاضرة قد تفعّلت ببركة الإطلاق لكافة الأنام سواء طرأت فائنة أم لا، وبالتالي إنّ هذا الإطلاق لا يتحدد حول جميع الأوقات كي نحتفظ على صلاحية الحاضرة -كما زعمه-. بل هدف الإطلاق هو من ناحية المكلفين الذين قد فاتتهم الصلوّات، ففي هذه النّقطة -فقط- ستتأتى صلاحية الإطلاق و مقتضى الحاضرة لا من حيث الوقت لأنّه لا يدلّ على جواز الحاضرة حين طروء الفائنة، بينما يبدو أنّ الشیخ لم يتغطّن لقيد «كافحة المكلفين» الذي قد اتكاً عليه صاحب الجواهر بالكامل.

### الإطلاق الرابع تجاه «جواز الحاضرة»

وأما الإطلاق التالي فقد طرّحه الشیخ قائلاً:

«الرابعة: ما دلّ على تأكّد استحباب فعل الصلاة جماعة[1] مع استمرار السيرة (المتشرّعة) في الجماعات على المبادرة إليها في أوائل الأوقات، و ما دلّ على تأكّد استحباب فعل الصلاة في المساجد[2] (حتى لو توجّبت الفوائد) و على استحباب الأذان و الإقامة[3] و تأكّدهما في بعض الصلوّات (فمستحبة مطلقاً حتّى لدى الفائنة) و استحباب اختيار السور الطوال في بعضها[4] (أي بدأً من سورة الحجرات إلى البروج لدى صلاتي الصبح والظهر فحسب، و أما العصر والعشائين فتُستحبّ سورة البروج إلى نهاية القرآن) و الإتيان بسائر سنّتها[5] فإنّ امتنال هذه المستحبّات في الحاضرة يقتضي عدم تأخيرها إلى الضيق (إذ لا يمكنه قراءة الطوال آخر الوقت) و في الفوائد يقتضي عدم المبادرة إلى كلّ منها.»

ثم ألغى الشیخ الأعظم فوائد هذه الإطلاقات تجاه «جواز الحاضرة» قائلاً:

«و الجواب عن هذه كلّها يظهر مما ذكرنا، من أنّ هذه الإطلاقات لا تنفي فوريّة القضاء و لا اشتراط الأداء بخلوّ الذمة عن القضاء (بل هذه الإطلاقات تتحدد عن أصل الصلاة لو خلّيت و طبعها، فلا تضرّب فوريّة بقية الواجبات كأداء الدين و إنقاذ الغريق إذ لا تنظر إليها إطلاقاً) و المتأمل يجد بعد الإنصاف أنّ هذه كلّها أجنبية عن المطلب.»

## الإطلاق الخامس تجاه «جواز الحاضرة»

«(الطائفة) الخامسة: ما دلّ على استحباب المستحبّات (أي عامة أدلة المستحبّات حتّى لغير الصلاة).

و يرد عليها ما ورد في السابق (حيث لا تدفع فوريّة الفائمة و لا تجوز الحاضرة) و هي نظير أدلة المباحثات[6] (فإنّ الفقيه لا يستمسك إطلاقات الإباحة كإباحة شرب الماء بنحو مطلق كي يحكم بإباحته سواء فاته صلوات أم لا فإنّها لا تُنْظَر إلى بقية الحيثيات أساساً).»[7]

## الإطلاق السادس تجاه «جواز الحاضرة»

«(الطائفة) السادسة: ما دلّ على أنه: «لا تعاد الصلاة إلا من خمسة»[8] و على أنّ فروض الصلاة سبعة[9] أو عشرة[10]. (و لهذا إنّ الحاضرة لم تُنْدَرِج ضمن الاستثناء كي تحكم بالبطلان بل لو شكنا في فوريّة الفائمة و جواز الحاضرة لما استوجبت هذه القاعدة أن نُعَيِّد الحاضرة مجدداً مما يعني أنها سليمة عن البطلان).

و يرد عليه: أنّ المراد عدم الإعادة من الإخلال سهواً بشيء غير الخمسة (لا عالماً متعمداً كمحظٍ نزاعنا) و (المراد) أنّ الفروض الشرعية بحسب أصل الشرع في الصلاة سبعة، و أكثر أهل المضايق يدعون أنّ فوريّة القضاء يمنع عقلأً عن صحة الأداء.»

و الناتج أنّ موضوع القاعدة يُخْص الساهي أو الغافل و نظائرهما بينما مَنْصَة صراعنا هو العالم بوجوب الفائمة و من المبرم أنّ المكّف - هنا - قد تَعَمَّد فأنجزَ الحاضرة دون الفائمة، وبالتالي لا تحتويه القاعدة أساساً.

و الذي قد أثار الدّهشة أنّ الشّيخ الأعظم قد استَخدَم عبارة تعرِيضية مُتَّقَّلة تجاه البعض قائلاً:

«و كيف كان، فالتمسّك بهذه و أمثالها مما لم نذكره - وإن ذكره بعض - تضييع للقِرطاس فضلاً عن العمر.»[11]

## الإطلاق السابع المُشوَّه أيضاً

«(الزّمرة) السابعة: ما دلّ على تأكيد استحباب المبادرة مطلقاً إلى الصلاة في أوائل أوقاتها[12] فيشمل من عليه فائمة.

و يرد عليه:

- (أولاً): ما تقدّم في إطلاقات الوجوب في أول الوقت و صلاحية كلّ جزء من الوقت للحاضرة (و قد استقبلها أكثر أهل المضايق أيضاً) من أنها لا تُنْفِي وجوب تقديم الفائمة (فإنّ الإطلاقات قد استحّبّت بداية الوقت لو خلّيت و طبعها بحيث لا تَلِمْ فوريّة الفائمة بإشكالاً أبداً و لهذا) سواء أخذناه (وجوب التقديم) عن فوريّة القضاء - بناء على اقتضائها النهي عن الحاضرة - أو من دليل اعتبار الترتيب في الحاضرة و إن لم يحكم بفوريّة الفائمة.

- (ثانياً): مضافاً إلى أنّ الاستحباب المذكور إنّما يتوجه إلى فعل الحاضرة في أول الوقت بعد الفراغ عن وجوبيها و صحتها (الحاضر فسلامة الحاضرة مفروضة الروايات حتماً) لأنّ استحباب بعض أفراد الواجب[13] فرع وجوبيه (العمل) في الواقع و في لحظة الحكم بالاستحباب، و الكلام في هذه المسألة (فوريّة الفائمة) في ثبوت أصل وجوب الحاضرة في الجزء الأول من الوقت لمن عليه فائمة (و حيث لا تمتلك الصحة لدى أهل المضايق للمانع فلا وجوب إذن) فالحكم بالاستحباب مقصور على من لا مانع

في حقه عن وجوب الحاضرة عليه في أول الوقت.[14]

ثم استحضر الشّيخ الأعظم إشكالية البعض تجاه هذه الإطلاقات قائلاً:

وقد يرد (على) هذه الإطلاقات: بوجوب رفع اليد عنها (فلا نستدل بهذه الإطلاقات إذ) من جهة تسليم أهل المواسعة لاستحباب تقديم الفائدة، فلا يُجماع استحباب الحاضرة في أول وقتها (ولهذا لا يَحِق لأهل المواسعة أن يستدلو لجواز الحاضرة بأدلة استحبابها إذ أهل المواسعة أنفسهم يُقرّون باستحباب الفائدة أيضاً بل واستحباب تقديمها على الحاضرة أيضاً فلا يُجدي لهم التمسك بإطلاقات الاستحباب».

ولكن الشّيخ قد ألغى هذه الإشكالية بنفسه قائلاً:

«و فيه نظر:

- أمّا أولاً: فلذهب بعض أهل المواسعة - كالصّدوقين و عبيد الله الحلبي و غيرهم - إلى استحباب تقديم الحاضرة[15] و ذهاب بعض إلى التخيير بين تقديم الحاضرة و تقديم الفائدة[16] و لازم هذا القول - كما قدمنا في أول المسألة - القول بأفضلية فعل الحاضرة في وقت فضيلتها (فهذا إشكال صغيرويّ بحيث لا يعترض أهل المواسعة بأسرهم باستحباب تقديم الفائدة).

- وأما ثانياً: فلأن القول باستحباب تقديم الفائدة:

Ø إنما أن يكون من جهة الاحتياط (لدى الدوران بين التعين - الفائدة - والتخيير - الحاضرة-) فلا ينافي أفضلية الحاضرة من حيث «الفتوى» التي هي مقتضى الأدلة الاجتهادية، فيكون المسألة نظير الحكم بأفضلية الإنعام في المواطن الأربع (المخيرة) لظاهر الأدلة و أن القصر أحوط (لأجل الدوران بين التعين - القصر - و التخيير - الإنعام-) و كما الحكم بأفضلية صلاة الجمعة، و كون الظهر أحوط. (إذن فوجئهما ليس من حيث الفتوى فحسب بل نظراً إلى الروايات الخاصة حول الإنعام و الجمعة).

Ø وإنما أن يكون (استحباب تقديم الفائدة) من جهة الأخبار الدالة على رجحان تقديم الفائدة بحملها على الاستحباب بعد فرض اختيار المواسعة (فتوىً فثمة تمايز ما بين مقام الأخبار و مقام الفتوى النهائي للفقيه).».[17]

- لكن نقول: لا تنافي بين استحباب تقديم الفائدة و بين استحباب فعل الحاضرة في وقت فضيلتها:

Ø فإن أمكن الجمع بين المستحببين بأن يقضي الفائدة و يعقبها بالحاضرة قبل خروج وقت فضيلتها فقد فاز بالمصلحتين.

Ø وإن لم يمكنه إلا إداهما بعينها تعينت (الحاضر) أو لا بعينها تخير، أو قدم الحاضرة لكثره ما دل من الأخبار على الحث عليها في ذلك الوقت[18] و توعيد من آخرها عنه[19] و أن ما بقي من الوقت وقت رخصة لأهل الأعذار[20] أو لصلة الصبيان[21] و نحو ذلك.

و كيف كان فكون كل من فعل الحاضرة في وقت الفضيلة و تقديم الفائدة عليه مستحبًا مما لم يمنعه مانع (لا فتوى و لا خبراً) و قد ذكرنا أيضاً في أوائل المسألة أن جهات استحباب تقديم الفائدة ثلاث، و جهات تقديم استحباب الحاضرة أربع، فعليك بمحاسبة ما يمكن اجتماعه من جهات تقديم إداهما مع جهات تقديم الأخرى، فتدبر.».[22]

- [1] الوسائل ٥:٣٧٠، الباب الأول من أبواب أحكام المساجد.
- [2] الوسائل ٣:٤٧٧، الباب الأول من أبواب أحكام المساجد.
- [3] الوسائل ٤:٦١٢، الباب الأول من أبواب الأذان و الإقامة.
- [4] الوسائل ٤:٧٨٧، الباب ٤٨ من أبواب القراءة في الصلاة.
- [5] الوسائل ٤:٦٧٢، الباب الأول من أبواب أفعال الصلاة.
- [6] في «ع»: «إباحة المباحثات» وفي «د»: «إباحة المنافيات».
- [7] رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في الموسعة و المضايقه). ص ٢٩٩ قم - ايران: مجمع الفكر الإسلامي.
- [8] الوسائل ٤:٦٨٢، الباب الأول من أفعال الصلاة الحديث ١٤، و ٤:٧٧٠، الباب ٢٩ من القراءة الحديث ٥، و ٤:٩٩٥، الباب ٧ من التشهد، الحديث الأول.
- [9] الوسائل ٤:٦٨٢، الباب الأول من أبواب أفعال الصلاة، الحديث ١٥.
- [10] مستدرک الوسائل ٤:٨٩، الباب الأول من أبواب أفعال الصلاة، الحديث ٤٢٠٩.
- [11] رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في الموسعة و المضايقه). ص ٣٠٠ قم - ايران: مجمع الفكر الإسلامي.
- [12] الوسائل ٣:٨٦، الباب ٣ من أبواب المواقف.
- [13] في «ش» و «ص»: لان الاستحباب بعمل أفراد الواجب.
- [14] ولكن الصلاحية متوفّرة بتّاً حتى لدى أهل المضايقة وفقاً لتنصيص الشیخ الأعظم مسبقاً قائلاً: «إذ مدلولها صلاحية كل جزء من الوقت للحاضرة (بحيث لم تُبعِّد لزوم الفوائت) و هذا غير منكَر عند أهل المضايقة، فإنّهم لا يقولون بعدم الصلاحية للحاضرة (بذاتها بل قد توفر مقتضي الحواضر تماماً) و إنما يقولون بعرض ما أوجب تأخّرها (الحاضرة) أو بكونها مشروطة بشرط مفقود يحتاج إلى تحصيله و هو فراغ الذمة عن الفائنة». وبالتالي إن إجابة الشیخ الثانية منبوزة و متزعّزة بسبب ما نقضه الشیخ بنفسه مسبقاً.
- [15] راجع مفتاح الكرامة ٣٨٨:٢.
- [16] راجع الصفحة ٢٦١.
- [17] رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في الموسعة و المضايقه). ص ٣٠١ قم - ايران: مجمع الفكر الإسلامي.
- [18] الوسائل ٣:٧٨، الباب الأول من أبواب المواقف، الحديث ١ و ١٠.
- [19] انظر الوسائل ٣:٨١، الباب الأول من أبواب المواقف، الحديث ١٣ و ١٤ و ٢١.
- [20] الوسائل ٣:١٠٢، الباب ٧ من أبواب المواقف، الحديث ٧.
- [21] الوسائل ٣:١٥٥، الباب ٢٨ من أبواب المواقف، الحديث ٢.
- [22] رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في الموسعة و المضايقه). ص ٣٠٢ قم - ايران: مجمع الفكر الإسلامي.